تقدير حصيلة الزكاة المحتملة فى مصر وآثارها على الموازنة العامة للدولة

محمد ابراهيم راشد[١] أ.د/ نجوى سمك[٢] أ.م.د/ حسن عبيد[٢]

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير حصيلة الزكاة المحتملة فى مصر على المستوى القومى، بالاعتماد على منهج الموسعين فى إيجاب الزكاة، وبالاعتماد أيضاً على آليات التطبيق المعاصر للزكاة، وكذلك على بعض الأفكار للتغلب على نقص فى البيانات أو لعدم ملاءمة بعضها لحساب الزكاة بشكل مباشر، وذلك للوصول إلى مقدار تقريبى لحصيلة الزكاة المحتملة، ولمعرفة مدى تأثيرها المباشر وغير المباشر على الموازنة العامة للدولة. وقد توصلت الدراسة إلى أن حصيلة الزكاة المقدرة تقترب من نحو ١٠٠ مليار جم، بما يعادل نحو ٥,٧% من الناتج المحلى الإجمالى لعام ٢٠١٣/٢٠١٢، وهى تُعد حصيلة جيدة، وبصفة خاصة فى ظل ما تعانيه الموازنة العامة للدولة من عجز مزمن ومتزايد. وتُشكل الثروة النقدية والأموال المستثمرة وحدها نحو ثلثى الحصيلة، مدفوعة بارتفاع مساهمة حصيلة الزكاة المقدرة على الودائع والسندات على وجه الخصوص. وقد جاء قطاع الزراعة فى المركز الثانى بنحو ١٧,٧% من حيث مساهمته فى الحصيلة الإجمالية، فى حين سجل قطاع الأنعام المركز الأخير بمساهمة محدودة تقدر بنحو ١,١%. واستغلال هذه الحصيلة فى تمويل بعض النفقات الاجتماعية الموجهة للفقراء والمساكين بديلاً عن الإيرادات العامة، سيخفف العبء عن كاهل الموازنة، وذلك بخفض معدل العجز النقدى للناتج المحلى الإجمالى بشكل مباشر من ١٣,٦% إلى ٧,٩%، علاوة على الآثار الأخرى غير المباشرة.

الكلمات الدالة: الزكاة، عجز الموازنة، النفقات التحويلية، الإنفاق الحكومي.

Abstract

This study aims to calculate proceeds of the potential zakat in Egypt at the national level, depending on mosain approach in obligatory of zakat, depending also on the contemporary application of zakat mechanisms, as well as some ideas to overcome the lack of data or the inadequacy of some of them to calculate Zakat directly, so as to reach to approximate amount of the potential proceeds of Zakat, and to find out the extent of the direct and indirect impact on government budget. The study found that proceeds of the estimated Zakat approximating to about 100 billion E.P, equivalent to about 5.7% of GDP for the year 2012/2013, It is a good proceeds, in particular in the light of what government budget ails from a chronic and growing deficit. The monetary wealth and money invested only represent about two-thirds of revenues, driven by rising contribution of estimated zakat proceeds on deposits and bonds in particular. The

١ مدرس مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة بنى سويف.

٢ بقسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

agriculture sector came in second level by about 17.7% in terms of its contribution to gross proceeds, while cattle sector recorded last level, with limited contribution approximated to 1.1%. The exploitation of these proceeds to fund some social expenditures allocated to poor and needy instead to public revenues, will alleviate the burden on government budget, by reducing cash deficit to GDP ratio directly from 13.6% to 7.9%, as well as other indirect effects.

Keywords: Zakat, Budget deficit, Transfer payments, Government expenditure.

مقدمة

تعتبر الزكاة موردا مالياً متجدداً، يلتزم المسلمون بأدائها طوعاً أو كرهاً، وتشرف الدولة على تطبيق أحكامها تحصيلاً وتوزيعاً، وجمعها لا يرتبط بحاجة الدولة للإيرادات، بل تتجدد إيراداتها باستمرار حتى فى حالة وجود فوائض مالية، لأن إخراجها ركن من أركان الدين. كما أن صرفها لا يخضع لأحكام الأموال العامة، بل يتم توزيعها على مصارفها الثمانية المُحددة شرعاً. فضلاً عن كونها يمكن أن تسهم فى تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة، وذلك بتمويل بعض النفقات الاجتماعية من خلالها بديلاً عن الإيرادات العامة **(مناصرة، ٢٠٠٧)**.

وتعانى الموازنة العامة للدولة المصرية من أعباء متفاقمة وعجز متزايد. فقد بلغ معدل العجز النقدى والكلى إلى الناتج المحلى الإجمالى للعام ٢٠١٣/٢٠١٢ نحو ١٣,٦% و١٣,٧% على التوالى **(النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزى، ٢٠١٣)**. مما يستدعى البحث عن مورد مالى دورى يُسهم فى خفض هذا العجز. وذلك من خلال التطبيق الإلزامى للزكاة، من منظور الموسعين فى إيجاب الزكاة لضمان حصيلة جيدة. وتسعى الدراسة لتقدير تلك الحصيلة المحتملة، للتعرف على مقدارها التقريبى، ومدى إمكانية مساهمتها فى خفض عجز الموازنة، وذلك كأحد الانعكاسات المباشرة لها، فضلاً عن الانعكاسات الأخرى غير المباشرة.

مشكلة الدراسة

تخصص الموازنة العامة للدولة المصرية قدراً لا بأس به من الإيرادات العامة لتمويل بعض النفقات الاجتماعية الموجهة للفقراء والمساكين، وذلك فى ظل عجز متزايد ومزمن للموازنة العامة للدولة. مما يستدعى الأمر البحث عن بدائل تساعد فى التخفيف من وطأة هذا العجز، وأحد هذه البدائل الهامة هو الزكاة. كما أنه لا توجد دراسات حديثة تُظهر حصيلة الزكاة المنتظرة حال تطبيقها إلزامياً، ومدى مساهمة تلك الحصيلة فى سد عجز الموازنة. وبناءً عليه يمكن بلورة المشكلة

البحثية ومعالجتها من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هو مفهوم الزكاة؟ وما هى الأبعاد الاقتصادية المختلفة لها؟.
- كم حصيلة الزكاة المنتظرة حال التطبيق الإلزامى للزكاة؟، وكيف يمكن تقديرها على المستوى القومى؟ وما مدى مساهمتها فى خفض عجز الموازنة؟.
- ما هى الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة لتطبيق الزكاة على الموازنة العامة للدولة؟.

أهداف الدراسة

- إبراز الأبعاد الاقتصادية المختلفة للزكاة والتعرف على مفهومها.
- تقدير حصيلة الزكاة المحتملة فى مصر لعام ٢٠١٣/٢٠١٢، والتعرف على آثارها المباشرة وغير المباشرة على الموازنة العامة للدولة.
- إبراز الدور الهام الذى يمكن أن تقوم به الزكاة كأحد أدوات السياسة المالية والنقدية على السواء، باعتبارها مورد هام لا يمكن إغفاله.

منهجية الدراسة

ستعتمد الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى لعرض الجوانب المختلفة لموضوع الدراسة المتعلق بتقدير حصيلة الزكاة وآثارها على الموازنة العامة للدولة، سواء كان مفهوم الزكاة، أو أبعادها الاقتصادية المختلفة، أو عند تقدير حصيلتها، وكذلك دراسة وتحليل آثارها على الموازنة العامة للدولة المصرية.

فروض الدراسة

- تتعدد أبعاد الزكاة الاقتصادية، وأنها يمكن أن تقوم بدور هام كأحد أدوات السياسة المالية.
- تتراوح نسبة حصيلة الزكاة المحتملة فى مصر بين ٣-٥% من الناتج المحلى الإجمالى.
- تؤثر الزكاة بشكل إيجابى ومباشر على خفض عجز الموازنة حال تطبيقها إلزامياً. كما أن لها آثار أخرى غير مباشرة.

صعوبات الدراسة

يوجد العديد من الصعوبات التى واجهت الدراسة لتقدير حصيلة الزكاة فى مصر على المستوى القومى، من أهمها:

- عدم توافر البيانات اللازمة لحساب مقدار الزكاة على جميع الأنشطة الاقتصادية، مما دفع الباحث لمحاولة تطويع بعض البيانات، والاعتماد على

بعض الأفكار لمحاولة الوصول لأقرب تقدير ممكن فى ظل البيانات المتاحة.

- البيانات التى تم الاعتماد عليها غير مجهزة لغرض حساب الزكاة، ويغلب عليها الطابع الإجمالى، رغم أهمية بعض التفاصيل فى هذا الشأن.
- تشابك أغلب القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة.
- الآراء الفقهية المتعددة بالنسبة لشروط الزكاة، سواء لمقدارها ونصابها، واشتراط حولان الحول من عدمه.
- تعدد مصادر الحصول على البيانات، والحصول علي بعضها بصعوبة.

خطة الدراسة

سيتم تناول مشكلة الدراسة ومعالجتها من خلال ثلاثة أقسام أساسية، تشكل كافة أركان الدراسة، وهى كالتالى:

أولاً: مفهوم الزكاة وأبعادها الاقتصادية المختلفة.

ثانياً: تقدير حصيلة الزكاة فى مصر على المستوى القومى.

ثالثاً: أثر الزكاة على الموازنة العامة للدولة.

أولاً: مفهوم الزكاة وأبعادها الاقتصادية المختلفة

سنركز هنا على إيضاح مفهوم الزكاة، وما تتضمنه من أبعاد اقتصادية مختلفة، كمحاربة الاكتناز وتحفيز الاستثمار، تحقيق الاستقرار الاقتصادى وخفض عجز الموازنة والبطالة.

١.١ مفهوم الزكاة

تعنى الزكاة فى اللغة الطهارة والنماء **(الرازى، بدون تاريخ)**. وتطلق فى عرف الفقهاء على أداء الحق الواجب فى المال، أو على الجزء المقدر من المال الذى فرضه الله حقاً للفقراء عند بلوغ المال للنصاب **(الزحيلى، ١٩٨٥)**، وهى تعتبر ضريبة سنوية خاصة تفرض على مجموع القيمة الصافية للثروة، كما أنها تنظيم اقتصادى واجتماعى يتولاه جهاز إدارى مستقل تشرف عليه الدولة **(القرضاوى، ١٩٨٥)**.

فالزكاة هى الركن الثالث والأوسط من أركان الإسلام، وهى تشريع مالى ربانى لمواجهة خلل التوزيع فى المجتمع الإسلامى، لتصحيح الانحرافات الناتجة عن التوزيع الأولى والتوزيع الوظيفى بفعل قوى السوق، سواء كانت انحرافات مقصودة أو عفوية **(العوضى، ١٩٧٤)**. فهى أهم مورد مالى على الإطلاق، نظراً لاتصافها بالديمومة والتكرار، وأيضاً لمرونة وعائها فى حالة الأخذ بمبدأ الموسعين فى تحصيل الزكاة، لتشمل كل مال نامى **(القرضاوى، ٢٠٠٦)**.

٢.١ الأبعاد الاقتصادية للزكاة

تتعدد الأبعاد الاقتصادية للزكاة، وتتمثل أهمها فى الآتى:

١.٢.١ مكافحة الاكتناز وتشجيع الاستثمار

الاكتناز هو حبس الأموال بصورها المختلفة عن التداول والمساهمة فى النشاط الاقتصادى الجارى وبقاءها فى صورة عاطلة **(ابن سلام، ١٩٨٩)**. وقد اتخذ الإسلام سبيلاً إيجابياً يضمن مشاركة المال على اختلاف صوره في النشاط الاقتصادي من خلال الزكاة. حيث تفرض الزكاة إخراج مقدار معين سنوياً من ثروة من تجب عليهم، ومن ثم فإن إخراج الزكاة من المال دون العمل على تنميته يصبح عقاباً علي المكتنز، حيث يؤخذ مقدار الزكاة من رأس المال وليس من عائده أو ربحه، مما يؤدى إلى القضاء على هذا المال في فترة محدودة تقل عن أربعين عاماً. ولهذا السبب فإن أصحاب الأموال المكتنزه لا مفر أمامهم إلا توجيه هذه الأموال إلى أوجه الاستثمار المختلفة للمحافظه عليها من الفناء، وهو ما يُمثل هدفا رئيساً من أهداف فرض الزكاة. فإذا كان ما سبق يمثل دور الزكاة فى مكافحة الاكتناز من ناحيه جبايتها، فإن مصارف الزكاة والتى تمثل أوجه إنفاق حصيلتها تساهم أيضاً بنفس الدور، حيث تعطى لمن هم فى أمس الحاجة إليها لمقابلة إنفاق استهلاكى، كالفقراء والمساكين وابن السبيل، وهم فئات ذات ميل حدى للادخار منخفض للغاية، يكاد يقترب من الصفر، مما يعنى البُعد تماماً عن الاكتناز **(مرسى، ٢٠٠٦)**.

٢.٢.١ الإسهام في تحقيق الاستقرار الاقتصادى

تساهم الزكاة فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى من خلال تحقيق التوازن العام للاقتصاد الكلى، فى ضوء تأثيرها واستهدافها لعدة متغيرات اقتصادية رئيسة من أهمها ما يلى:

١.٢.٢.١ الإسهام في علاج الركود

يمكن للزكاة أن تلعب دوراً هاماً في علاج الركود الاقتصادي، وذلك برفع الطلب الكلي. فالزكاة دافع للأموال نحو الاستثمار، حيث توجد العديد من الآليات الخاصة بالزكاة لتحريك وتنشيط الاقتصاد وإخراجه من دائرة الركود من أهمها ما يلى (ويمكن إتباع عكس الآليات التالية فى حالة التضخم):

- **آلية الجمع العيني للزكاة:** إذ تستطيع السلطات النقدية أن تجمع الزكاة عيناً، على أن تقوم بتوزيع ما جمعته بصورة نقدية، مما ينعكس على زيادة كمية النقود المُتداولة، فيزيد حجم الطلب الفعلي،وترتفع الأسعار، ومن ثم يحدث الانتعاش الاقتصادي المنشود **(دعاس،**

٢٠٠١)، فضلاً عن إمكانية جمع الزكاة عيناً في صورة سلع ممن تجب عليهم، وتوزيعها عيناً على مستحقيها، مما يحد من وطأة الكساد، إذ ينعكس ذلك على تخفيض المخزون السلعي لدى دافعي الزكاة وغلق باب الإدخار أمام متلقيها **(سليمان، ٢٠٠٢)**.

- **آلية زيادة الإنفاق الاستهلاكي الزكوي:** فإنفاق الزكاة على مصارفها من فقراء ومساكين وابن السبيل يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي الاستهلاكي لهذه الفئة، مما يقُود لرفع حجم الإنتاج لمواجهة زيادة الطلب الكلي، ومما يُسهم أيضاً فى زيادة حركة المبادلات، تغيير مستويات الركود والإنكماش ورفع معدلات النمو الاقتصادى.
- **آلية الدفع المسبق للزكاة:** وإذا كانت موارد الزكاة غير قادرة وغير كافية على مجابهة حال الركود، فإن بعض الفقهاء لا يرى بأسًا في أن يُخرج المسلم زكاته قبل أجلها بثلاث سنوات، ولا سيما إذا كان المجتمع فى حاجة ماسة إلى هذه الأموال، مُمثلاً فى المتضررين من الأزمات الاقتصادية. مما يُخفف من حدة الركود الاقتصادي **(سليمان، ٢٠٠٢)**.
- **آلية تأخير جمع الزكاة:** فقد ثبت أن الرسول عليه الصلاة والسلام قد أخرها على بعض الصحابة، على أن تبقى ديناً عليهم **(صالحى، ٢٠٠٦)**. كما ثبت أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان قد أخرها في عام الرمادة، ولم يرسل عماله إلى الأمصار لجمع الزكاة، مراعاة للظروف الاقتصادية المتدهورة آنذاك **(العمر، ٢٠٠٣)**.

٢.٢.٢.١ الإسهام في ضبط التضخم

تلعب الزكاة دوراً هاماً في كبح جماح التضخم، وذلك في حال زيادة الطلب عن العرض، حيث تكون النقود المتاحة داخل المجتمع أكبر من قيمة السلع المعروضة، وهو ما يدفع بالأسعار للإرتفاع. ويكون لتطبيق تشريع الزكاة أثره فى التخفيف من حدة التضخم، من خلال ضمان توفير حد الكفاية لكافة أفراد المجتمع، مما يدفع بالمجتمع بصفة عامة للإقبال على السلع الأساسية، بما يحول ذلك دون ارتفاع مستويات الطلب على الإستهلاك الكمالي. كما تمكن الزكاة من خلال سهم الغارمين هؤلاء المنكوبين من شراء ما يلزمهم لمزاولة حرفتهم مرة أخرى، ومن ثم فإنهم لن يحتاجوا إلى الزكاة مرة أخرى. فضلاً عن استفادة الاقتصاد الوطني من وراء استغلال هذه الطاقات العاطلة بتحويلها إلى طاقات منتجة **(سليمان، ٢٠٠٢)**.

٣.٢.١ الإسهام فى خفض البطالة وعجز الموازنة العامة للدولة

تساعد الزكاة أفراد المجتمع في تكوين مشروعات صغيرة، ولا سيما عندما تُقدَم لأصحاب الحرف والمهن من الفقراء والمساكين، مما يُوفر فرص عمل جديدة لأفراد المجتمع، ويُسهم فى إغناء هؤلاء طيلة عمرهم، وكذلك تحويلهم من مُتلقين إلى مخرجين للزكاة. **(كاتب، ٢٠٠٨)**. فضلاً عن إمكانية استثمار جزء من أموال الزكاة فى مشروعات استثمارية وفقاً لما أقره مجلس مجمع الفقه الإسلامى **(شبير، ١٩٩٢)**. بالإضافة إلى أن جمع الزكاة فى حد ذاته يساهم فى خلق فرص عمل من خلال مصرف العاملين عليها **(القرضاوى، ٢٠٠٦)**. كما أن تطبيق الزكاة يؤدى إلى خفض الإنفاق على الدفاع في الموازنة العامة للدولة، وذلك لأن مصرف الإنفاق في سبيل الله يوفر على موازنة الدولة جانب كبير من مخصصات الدفاع **(الخطيب، ٢٠٠٩)**، شريطة أن تُوجه حصيلة هذا المصرف لإعداد الجيش وأن يكون فى حدود ثُمن الحصيلة. علاوة على أن الدولة لن تكون فى حاجة لتخصيص موارد من الموازنة العامة للشؤون والنفقات الاجتماعية اللازمة لرعاية الفقراء والمساكين وأسر الشهداء وغيرهم، وذلك لأن جميعها تتكفل بها الزكاة، فضلاً عن إمكانية مساهمتها فى سداد كل أو جزء من ديون الدولة والتزاماتها المالية، باعتبارها أحد الغارمين الذين استدانوا لأمر مباح فى حال وفرة الحصيلة **(كاتب، ٢٠٠٨)**.

ثانياً: تقدير حصيلة الزكاة فى مصر على المستوى القومى

توجد بعض الدراسات النادرة التى قامت بتقدير حصيلة الزكاة عامةً وفى مصر خاصةً، منها دراسة **نصر عام ٢٠٠١**، والتى قامت بتقدير حصيلة الزكاة فى مصر من خلال سبعة أوعية أساسية، بالاعتماد على آليات التطبيق المعاصر للزكاة، وبافتراض بلوغ كافة الأوعية المحسوب عليها الزكاة للنصاب. كما أن هناك دراسة أخرى هى دراسة **مناصرة عام ٢٠٠٧**، حيث قامت هذه الدراسة بتقدير حصيلة الزكاة فى الجزائر، ولكن بناء على ما توصلت إليه دراسة منذر قحف من تقديرات لحصيلة الزكاة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى بعض الدول الإسلامية ومنها الجزائر، مع دراسة أثر هذه الحصيلة المقدرة على الموازنة العامة، وبالتالى لم تبذل هذه الدراسة جُهد يُذكر فى تقدير حصيلة الزكاة وما يتعلق بها من آراء

فقهية متعددة، أو حتى فى تجميع بيانات عن أوعيتها المختلفة.

ومن الناحية الفقهية، قامت دراسة **القرضاوى عام ٢٠٠٦** باستعراض الآراء الفقهية المتعددة المتعلقة بالزكاة من مصادرها الأصلية بشكل جيد، وتمحيص ما فيها من خلافات كثيرة للوصول لأرجح الآراء، وفق الأدلة الشرعية، وعلى أساس حاجة المسلمين ومصلحتهم فى هذا العصر. وقد قامت الدراسة أيضاً بإبداء الرأى فيما استجد من مسائل وأحداث.

وقد خلت أغلب الدراسات المتعلقة بالزكاة والتى أُجريت فى الدول التى طبقت الزكاة إلزامياً ولديها بنيان تشريعى ومؤسسى من أية تقديرات، نظراً لما تملكه تللك الدول من أرقام واقعية عن حصيلة الزكاة. فقد اهتمت الدراسات الحديثة فى تلك الدول وعلى رأسها ماليزيا (باعتبارها تجربة رائدة فى تطبيق الزكاة)، بتطوير هياكلها التشريعية والمؤسسية والارتقاء بأساليب تحصيل وتوزيع الزكاة، ومن أهم هذه الدراسات دراسة **(Yusoff and Densumite, 2012)**، **(Ab Rahman *et al.*, 2012)** و **(Md Razak *et al.*, 2013)**. فضلاً عن بعض الدراسات الأخرى التى أبرزت الدور الهام للزكاة فى مكافحة الفقر، منها دراستى **(Embong *et al.*, 2013)** و**(Yaacob *et al.*, 2013)**.

وتسعى الدراسة فى هذا الجزء لتقدير حجم حصيلة الزكاة المحتملة لعام ٢٠١٣/٢٠١٢ على المستوى القومى فى مصر وفقاً لأغلب الأوعية المستخدمة فى دراسة نصر عام ٢٠٠١، مع إضافة بعض الأوعية الفرعية التى لم تتضمنها تلك الدراسة، وكذلك استبعاد البعض الآخر تحاشياً لحدوث ازدواج حسابى، وذلك فى حال التطبيق الإلزامى لها على كافة القطاعات الاقتصادية، متضمنة الأموال الظاهرة فقط، وذلك للتعرف على حجم هذه الحصيلة، وإمكانية استخدامها فى تمويل بعض النفقات العامة الاجتماعية، بما يساعد على تخفيف بعض العبء الواقع على الموازنة العامة للدولة. وذلك فى ظل ما تعانيه تلك الموازنة من عجز شديد، ولا سيما إذا كانت حصيلة الزكاة المتوقعة جيدة، وتستطيع أن تؤثر إيجاباً فى هذا الصدد، مما يتوجب عدم تجاهلها.

وتوجد عدة أوعية رئيسة للزكاة نستهدف تقديرها لمعرفة حصيلة الزكاة الإجمالية المحتملة على المستوى القومى، وذلك من خلال الأخذ بمبدأ الموسعين فى إيجاب الزكاة، وبافتراض أن الأوعية الزكوية المراد تقديرها استوفت كافة

شروط الخضوع للزكاة، وفى مقدمتها حولان الحول وبلوغ النصاب المقدر بـ ٨٥ جرام ذهب عيار ٢٤ **(شحاته، ٢٠١١)**، والذى يقدر بنحو ٢٣٨٠٠ جم، وذلك لأن سعر جرام الذهب عيار ٢٤ فى يوم ٢٠١٣/٧/١ قد بلغ نحو ٢٨٠جنيهاً **(http://tags.research-google.com)**، وهو اليوم المفترض إخراج الزكاة فيه بالنسبة للدراسة التى نحن بصددها، حيث أنه اليوم التالى لانتهاء السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢، وهو العام محل تقدير

جدول رقم (١): يوضح إجمالى حصيلة الزكاة المقدرة على مختلف الودائع لعام ٢٠١٣/٢٠١٢.

البيان	القيمة (بالمليون جم)
إجمالى الودائع بالجهاز المصرفى	٩٥١٩٨٦
صافى مبيعات شهادات الاستثمار	١٠٢١٥٩
إجمالى الودائع بصندوق توفير البريد	١٢٤١٧٣
إجمالى ودائع بنك ناصر الاجتماعى[١]	٣٥٣٣
إجمالى قيمة الودائع	١١٨١٨٥١
إجمالى قيمة الزكاة= ٢,٥% x إجمالى قيمة الودائع	٢٩٥٤٦

المصدر: (التقرير السنوى للبنك المركزى، ٢٠١٣/٢٠١٢).

[١](القوائم المالية لبنك ناصر الاجتماعى، ٢٠١٣/٢٠١٢).

الزكاة فى هذه الدراسة. وبالنسبة لأى بيانات لعامى ٢٠١٢ أو ٢٠١٣ سيتم اعتبارها مجازاً تخص العام ٢٠١٣/٢٠١٢ لتحقيق التجانس الزمنى للتقديرات.

١.١ تقدير حصيلة زكاة الثروة النقدية والأموال المستثمرة

١.١.١ تقدير حصيلة الزكاة على الودائع

وتشمل الودائع المحسوب عليها الزكاة، كما هو موضح بالجدول رقم ١:

- الودائع بالبنوك المختلفة الخاضعة لإشراف ورقابة البنك المركزى، وبالتالى لا تتضمن ودائع بنك ناصر الاجتماعى.
- صافى مبيعات شهادات الاستثمار، ويقصد بها الفرق بين إجمالى ما يتم إصداره من شهادات الاستثمار من قبل البنك الأهلى المصرى، وما يتم استرداده من هذه الشهادات، والتى تذهب حصيلتها إلى بنك الاستثمار القومى لتمويل أذون الخزانة وغيرها من السندات الحكومية **(التقرير السنوى للبنك المركزى، ٢٠١٣/٢٠١٢).**
- إجمالى ودائع صندوق توفير البريد.
- ودائع بنك ناصر الاجتماعى، وذلك نظراً لعدم خضوع بنك ناصر الاجتماعى للبنك المركزى ونشأته بقانون خاص. وتشمل هذه الودائع الحسابات الاستثمارية والحسابات الجارية **(القوائم المالية لبنك ناصر الاجتماعى، ٢٠١٣/٢٠١٢).**

وعامةً، يأخذ هيكل الودائع أشكالاً مختلفة، متضمناً ودائع جارية، آجلة ومجمدة أو محتجزة. والعبرة هنا بحولان الحول على هذه الودائع لاحتساب الزكاة عليها. ونتيجة للاختلافات الفقهية بين التحليل والتحريم، سنقوم باعتبار فوائد الودائع من قِبل الربا المحرم، وبالتالى تُحسب الزكاة على أرصدة الودائع فقط دون فوائدها، على أن تصرف تلك الفوائد فى وجوه الخير، باستثناء بناء المساجد وطباعة المصاحف **(نصر، ٢٠٠١)**.

٢.١.١ تقدير حصيلة الزكاة على الأسهم والسندات

١.٢.١.١ زكاة الأسهم

تتفق الدراسة مع الرأى القائل بأن تزكى الأسهم حسب الهدف من اقتنائها. فإذا كان الهدف من اقتنائها هو الاتجار بها بيعاً وشراءً بغرض الكسب، فتُزكى زكاة عروض التجارة بسعر ٢,٥%، إذا بلغت نصاباً وحال عليها الحول بغض النظر عن طبيعة نشاط الشركة. أما إذا كان الغرض من اقتنائها هو الاستثمار للاستفادة من ريعها السنوى، فيُزكى الإيراد أو العائد قياساً على الزروع والثمار بمعدل ١٠% دون خصم أية تكاليف **(شحاته، ١٣٩٧ هـ)**.

وسيتم اعتبار الأسهم التى تم تداولها بيعاً وشراءً خلال العام هى بغرض التجارة، وتقدر القيمة السوقية لتلك الأسهم فى نهاية عام ٢٠١٣ بنحو ١٦٢ مليار جم، وتحسب زكاة الأسهم على هذا الجزء على أساس القيمة السوقية للأسهم مضروبة فى ٢,٥%، بينما الجزء المتبقى سنعتبره بغرض الاستثمار، نظراً لكونه لم يُطرح للتداول خلال العام، وتقدر قيمته بنحو ٢٦٥ مليار جم، وذلك بضرب العائد المحقق (المقدر بنحو ٢٠,٧) فى ١٠% (سيتم اعتبار قيمة الأسهم والسندات الخاصة بعام ٢٠١٣ تمثل مجازاً عام ٢٠١٣/٢٠١٢، للحفاظ على التجانس الزمنى للتقديرات) **(التقرير السنوى للبورصة المصرية، ٢٠١٣)**.

وذلك كالتالى:

- قيمة الزكاة على الأسهم بغرض التجارة:

١٦٢ x ٢,٥%= ٤,٠٥ مليار جم.

- قيمة الزكاة على الأسهم بغرض الاستثمار:

٢٠,٧ x ١٠%= ٢,١ مليار جم.

إذن إجمالى قيمة زكاة الأسهم= ٦,١٥ مليار جم.

٢.٢.١.١ زكاة السندات

هناك من يرى أن السندات يسرى عليها ما يسرى على الأسهم من أحكام فى هذا الشأن، حتى وإن كانت نسبة الفائدة محرمة فى الإسلام، فى حين يرى البعض أن تُزكى مثلما هو الحال فى الثروة النقدية

جدول رقم (٢): يوضح إجمالى حصيلة الزكاة المقدرة على السندات والأسهم لعام ٢٠١٢/٢٠١٣.	
البيان	القيمة السوقية للسندات (بالمليون جم)
القيمة السوقية للسندات بالبورصة	٣٤٧٣٩
رصيد السندات وأذون الخزانة الحكومية	١٢٦٩٢٨٦
إذن إجمالى قيمة السندات =	١٣٠٤٠٢٥
قيمة الزكاة على السندات	١٣٠٤٠٢٥ X ٢,٥%= ٣٢٦٠١
قيمة الزكاة على الأسهم	٦١٥٠
إجمالى قيمة الزكاة على الأسهم والسندات	٣٨٧٥١
المصدر: (تقرير البنك المركزى، ٢٠١٢/٢٠١٣).	

وذلك بمقدار ٢,٥% على قيمتها الإسمية، مع استبعاد فوائدها الربوية، بينما يرى آخرون أن تُزكى قياساً على عروض التجارة والصناعة بمقدار ٢,٥% وفقاً لقيمتها السوقية. وأخيراً يرى البعض بأن تُزكى السندات زكاة الديون بصرف النظر عن الهدف من الاقتناء، على أن تزكى مع فوائدها كل عام بنحو ٢,٥% **(القرضاوى، ٢٠٠٦).**

وسنأخذ بالرأى الأخير على أساس أن السندات تشبه الودائع باعتبارها دين، فينطبق عليها ما ينطبق على الودائع، بحيث يكون وعاءها هو إجمالى القيمة السوقية للسندات. وينصرف نفس الحكم على فوائدها مثلما هو الحال فى الودائع.

٣.١.١ تقدير حصيلة الزكاة على شركات التأمين (عامة وخاصة)

لا توجد زكاة يمكن احتسابها على شركات التأمين العامة والخاصة، نظراً لأن إجمالى الخصوم المتداولة أكبر من إجمالى الأصول المتداولة لهذه الشركات لعام ٢٠١٢/٢٠١٣.

٤.١.١ تقدير حصيلة الزكاة على شركات الصرافة والسمسرة

سنعتمد على صافى رأس المال العامل لتحديد حصيلة ووعاء الزكاة على المستوى القومى بالنسبة لشركات الصرافة والسمسرة، وذلك من خلال طرح المطلوبات الزكوية (الخصوم المتداولة) من الموجودات الزكوية (الأصول المتداولة)، أى خضوعها لنفس زكاة عروض التجارة، المقدرة بـ ٢,٥% على الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، وذلك بناءً على عدة افتراضات أسياسية، تتمثل فى الآتى:

جدول رقم (٣): يوضح إجمالى حصيلة الزكاة المقدرة على شركات الصرافة والسمسرة لعام ٢٠١٢/٢٠١٣.			
البيان		شركات الصرافة (بالألف جم)	شركات السمسرة (بالألف جم)
الموجودات الزكوية	رصيد العملة آخر المدة	٤١٣٦٩	-
	نقدية بالصندوق والبنوك	٣٥١٧٦١	٢١٤٨٣٦٤
	استثمارات مالية	١٣٧٤١	٦٧٤٧٣٥
	مدينون وأرصدة مدينة أخرى	٤٠٢٢١	٢٠٦٨٨٨٧
إجمالى الموجودات الزكوية (١)		٤٤٧٠٩٢	٤٨٩١٩٨٦
المطلوبات الزكوية	مخصصات	٢٩٨٧	٢٦٢٩١
	دائنون وأرصدة دائنة أخرى	٣٠٩٠٩	٣٤٢٦٩٣٢
إجمالى المطلوبات الزكوية (٢)		٣٣٨٩٦	٣٤٥٣٢٢٣
صافى قيمة رأس المال العامل (١-٢)		٤١٣١٩٦	١٤٣٨٧٦٣
صافى رأس المال العامل لشركات الصرافة والسمسرة		١٨٥١٩٥٩	
قيمة الزكاة (٢,٥%)		١٨٥١٩٥٩ x ٢,٥%=٤٦٢٩٩	
المصدر: (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٤، النشرة السنوية للإحصاءات والمؤشرات المالية للبنوك وشركات التأمين والصرافة والسمسرة).			

- بالنسبة للاستثمارات المالية التى تقوم بها تلك الشركات، يُفترض أنها استثمارات قصيرة الأجل وغير متضمنة أوراق مالية فى البورصة.
- بالنسبة للمدينون والأرصدة المدينة المختلفة، يُفترض أنها استثمارات قصيرة الأجل، بحالة جيدة ومرجوة التحصيل، على أن يتم استبعاد الودائع من الموجودات الزكوية، نظراً لسابقة احتساب الزكاة عليها ضمن الودائع.
- بالنسبة للمخصصات، يُفترض أنها حالة ومستحقة الأداء خلال الحول، ومقدرة دون مغالاة، ويُفترض أيضاً أنها مخصصات فنية مرتبطة بطبيعة مهنتى الصرافة والسمسرة.

وبالتالى يتضح أن إجمالى حصيلة الزكاة المقدرة للثروة النقدية والأموال المستثمرة لعام ٢٠١٢/٢٠١٣ **قُرابة ٦٨٣٤٣,٣ مليون جم**.

٢.١ تقدير حصيلة الزكاة على قطاعى التجارة والصناعة على المستوى القومى

سيتم تقدير حصيلة الزكاة على عموم قطاع التجارة والصناعة على المستوى القومى من خلال الاستعانة بالمؤشرات المالية للشركات العاملة فى كافة القطاعات باستثناء البنوك وشركات التأمين، والتى تتمثل فى الآتى:

- **شركات قطاع الأعمال العام**: وتضم الوحدات التابعة للشركات القابضة، وتتخذ هذه الوحدات شكل الشركات المساهمة.
- **شركات القطاع الخاص المنظم:** وتشمل وحدات شركات الأموال، والتى يلزمها القانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ بإمساك دفاتر وحسابات منتظمة.
- **شركات القطاع الخاص الاستثمارى:** وهى تشمل الاستثمارات المتعلقة برأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة **(الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، نشرات مختلفة).**

وتوجد عدة افتراضات ينبغى الإستناد والتأكيد عليها فى سبيلنا لتقدير وعاء الزكاة على عروض التجارة والصناعة على المستوى القومى، وتتمثل هذه الافتراضات فى التالى:

- أن الأرصدة المدينة المختلفة مرجوة التحصيل وبحالة جيدة، لتدخل فى تقدير الموجودات الزكوية.
- استبعاد احتياطيات ومخصصات الشركات محل الدراسة من حساب الوعاء الزكوى، باستثناء مخصص الضرائب المتنازع عليها سيتم اقتطاعه من وعاء الزكاة، وفى حالة عدم دفعه، يتم احتساب الزكاة عليه فى العام الذى يُرد فيه.
- عدم وجود تشابك مع القطاعات الأخرى المحسوب عليها الزكاة، بما لا يؤدى إلى حدوث ازدواج حسابى.

وبوجه عام، إذا كانت تلك الأرصدة غير مرجوة التحصيل أو ديون معدومة فيجب عدم إدراجها ضمن الموجودات الزكوية من الأساس. كما أن أى ضرائب يتم حسابها من قبل الشركة ولم تسدد بعد تُخصم بالكامل من وعاء الزكاة. أما بالنسبة للاحتياطيات والفائض المرحل فهى فى حقيقتها أرباح مجنبة لتدعيم المركز المالى للشركة، وتكون لأغراض طويلة الأجل فى الغالب، وكذلك المخصصات منها ما هو قصير وطويل الأجل **(نصر، ٢٠٠١)**.

ويتم تحديد وعاء الزكاة على عروض التجارة والصناعة فى التطبيق المعاصر، من خلال الوصول لقيمة صافى رأس المال العامل فى نهاية الحول، والتى تتمثل فى المعادلة التالية:

صافى رأس المال العامل = الموجودات الزكوية - المطلوبات الزكوية

جدول رقم (٤): يوضح إجمالى حصيلة الزكاة المقدرة لعروض التجارة والصناعة لشركات القطاع الخاص المنظم لعام ٢٠١١ وبأسعار عام ٢٠١٢/٢٠١٣.

أقسام النشاط الاقتصادى[١]	القيمة (بالمليون جم)			
	الموجودات الزكوية (الأصول المتداولة)	المطلوبات الزكوية (الخصوم المتداولة)	صافى رأس المال العامل (وعاء الزكاة)	حصيلة الزكاة المقدرة بواقع ٢,٥%
الصناعات التحويلية	٤٧٢٨٤	٣١٠٢٥	١٦٢٥٩	بما أن كافة الأقسام الاقتصادية المذكورة ذات صافى رأس مال عامل موجب ومتجاوزة النصاب، سنحسب مقدار الزكاة المستحق مباشرة على إجمالى وعاء الزكاة.
التشييد والبناء	٣٠٧٩٩	١٩٩٩٤	١٠٨٠٥	
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات	٩٠٦٦	٧٨٢٨	١٢٣٨	
النقل والتخزين	٣٢١٧	٢٣٤٣	٨٧٤	
أنشطة خدمات الغذاء والإقامة	١١١٢	٦٥٤	٤٥٨	
المعلومات والاتصالات	١٨٩٢٢	٧٨٤٦	١١٠٧٦	
الوساطة المالية والتأمين	٥٢٦	٩٤	٤٣٢	
أنشطة العقارات والتأجير	٢٨١٤	١٩٥٤	٨٦٠	
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	٥٠٠	٣٠٧	١٩٣	
التعليم	٢٩	١٥	١٤	
الصحة والعمل الاجتماعى	٢٤٠	١٥٧	٨٣	
الإجمالى	١١٤٥٠٩	٧٢٢١٧	٤٢٢٩٢	
إجمالى وعاء الزكاة بعد خصم مخصص الضرائب المتنازع عليها			٤١٢١٩[٢]	
إجمالى وعاء ومقدار الزكاة معدلاً بالرقم القياسى العام لأسعار المنتجين[٣]			٤٤٦٨١,٤	١١١٧

المصدر: (محسوب بواسطة الباحث من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٣، النشرة السنوية للإحصاءات والمؤشرات المالية لشركات القطاع الخاص المنظم).[٣](التقرير السنوى للبنك المركزى، ٢٠١٢/٢٠١٣).

[١] لا تتضمن الأقسام الاقتصادية سالبة صافى رأس المال العامل أو غير متجاوزة النصاب.

[٢] يُقدر إجمالى قيمة مخصص الضرائب المتنازع عليها والمحسوب للأقسام الاقتصادية المذكورة ١٠٧٣ مليون جم.

[٣] وذلك لتعبر عن وعاء ومقدار الزكاة بأسعار ٢٠١٢/٢٠١٣، لتحقيق التجانس الزمنى للتقديرات، فآخر بيانات متاحة تخص عام ٢٠١١.

أو بصيغة أخرى صافى رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة

وتتمثل الموجودات الزكوية (الأصول المتداولة) المراد حسابها فى:

- استثمارات مالية قصيرة الأجل (غير متضمنة أوراق مالية).
- النقدية بالصندوق فقط (لأن النقدية بالبنوك قد دخلت مرة فى وعاء زكاة الودائع، حتى لا يحدث ازدواج حسابى).
- المخزون السلعى بسعر السوق.
- مدينون وحسابات مدينة مختلفة مرجوة التحصيل.

أما المطلوبات الزكوية (الخصوم المتداولة) المراد حسابها تتمثل فى:

- بنوك دائنة.
- دائنون وحسابات دائنة مختلفة.

وتُحسب الزكاة على عروض التجارة والصناعة بمعدل ٢,٥% **(شحاته، ٢٠١١).** ولن يتم احتساب الزكاة على القطاعات التى يأخذ بها صافى رأس المال

جدول رقم (٥): يوضح إجمالى حصيلة الزكاة المقدرة لعروض التجارة والصناعة لشركات القطاع الخاص الاستثمارى لعام ٢٠١١، وبأسعار عام ٢٠١٢/٢٠١٣.

أقسام النشاط الاقتصادى[١]	القيمة (بالمليون جم)			
	الموجودات الزكوية (الأصول المتداولة)	المطلوبات الزكوية (الخصوم المتداولة)	صافى رأس المال العامل (وعاء الزكاة)	حصيلة الزكاة المقدرة بواقع ٢,٥%
الصناعات التحويلية	٧٨٥٨٦	٥٧٢٢٧	٢١٣٥٩	بما أن كافة الأقسام الاقتصادية المذكورة ذات صافى رأس مال عامل موجب ومتجاوزة النصاب، سنحسب مقدار الزكاة المستحق مباشرة على إجمالى وعاء الزكاة.
التشييد والبناء	١١٤٠٣	٧٦٨١	٣٧٢٢	
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار	١٦٢٧	١٣١٤	٣١٣	
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات	٤٢٤٦	٣٢٩٤	٩٥٢	
النقل والتخزين	١٢٠٢	٨١٦	٣٨٦	
الوساطة المالية والتأمين	١٣٩٧٠	٤٩٩٢	٨٩٧٨	
أنشطة العقارات والتأجير	١٠٩٢	٣٤٦	٧٤٦	
الصحة والعمل الاجتماعى	٣٩٧	٢٦٩	١٢٨	
أنشطة الخدمات الأخرى	١٥	١٣	٢	
الإجمالى	١١٢٥٣٨	٧٥٩٥٢	٣٦٥٨٦	
إجمالى وعاء الزكاة بعد خصم مخصص الضرائب المتنازع عليها			٣٥٥٤٦[٢]	
إجمالى وعاء ومقدار الزكاة معدلاً بالرقم القياسى العام لأسعار المنتجين[٣]			٣٨٥٣١,٩	٩٦٣,٣

المصدر: (محسوب بواسطة الباحث من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٣، النشرة السنوية للإحصاءات والمؤشرات المالية لشركات القطاع الخاص الاستثمارى). [٣](التقرير السنوى للبنك المركزى، ٢٠١٢/٢٠١٣).

[١] لا تتضمن الأقسام الاقتصادية سالبة صافى رأس المال العامل أو غير متجاوزة النصاب.

[٢] يُقدر إجمالى قيمة مخصص الضرائب المتنازع عليها والمحسوب للأقسام الاقتصادية المذكورة ١٠٤٠ مليون جم.

[٣] وذلك لتعبر عن وعاء ومقدار الزكاة بأسعار ٢٠١٢/٢٠١٣، لتحقيق التجانس الزمنى للتقديرات، فآخر بيانات متاحة تخص عام ٢٠١١.

العامل رقم سالب، نتيجة تجاوز قيمة المطلوبات الزكوية للموجودات الزكوية، أو التى لم يتجاوز وعاءها الزكوى حد النصاب.

وقد حققت بعض الأقسام الاقتصادية على مختلف القطاعات صافى رأس مال عامل سالب (وقد تم استبعادها من جداول تقدير حصيلة الزكاة)، وهو ما قد يرجع إلى أن البيانات المستخدمة تخص عام غير مستقر تماماً، ألا وهو عام ٢٠١١، والذى حدثت في بدايته ثورة ٢٥ يناير، وقد تأثرت بموجب أحداثه غالبية القطاعات الاقتصادية، إن لم يكن كلها، وهو ما يجعلنا نتوقع أن تكون هناك حصيلة أعلى للزكاة إذا كانت الظروف الاقتصادية أفضل من ذلك.

وبالتالى يبلُغ إجمالى حصيلة الزكاة المقدرة على قطاعى التجارة والصناعة ٢١٤٥,٥ مليون جم.

جدول رقم (٦): يوضح إجمالى حصيلة الزكاة المقدرة لعروض التجارة والصناعة لشركات قطاع الأعمال العام لعام ٢٠١٢/٢٠١٣.

أقسام النشاط الاقتصادى[1]	القيمة (بالمليون جم)			
	الموجودات الزكوية (الأصول المتداولة)	المطلوبات الزكوية (الخصوم المتداولة)	صافى رأس المال العامل (وعاء الزكاة)	حصيلة الزكاة المقدرة بواقع ٢,٥%
التشييد والبناء	١٩٠٤١	١٦٩٧٥	٢٠٦٦	بما أن كافة الأقسام الاقتصادية المذكورة ذات صافى رأس مال عامل موجب ومتجاوزة النصاب، سنحسب مقدار الزكاة المستحق مباشرة على إجمالى وعاء الزكاة.
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات	١٣٧٩٩	١٢٩٧٦	٨٢٣	
أنشطة خدمات الغذاء والإقامة	٧٩٤	٧٤١	٥٣	
المعلومات والاتصالات	١٠٠	٦١	٣٩	
الأنشطة الإدارية وخدمات الدعم	٥٩	٥٤	٥	
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعى	١٠٩	٨٥	٢٤	
الإجمالى	٣٣٩٠٢	٣٠٨٩٢	٣٠١٠	
إجمالى وعاء الزكاة بعد خصم مخصص الضرائب المتنازع عليها			[2]٢٦١١	٦٥,٢

المصدر: (محسوب بواسطة الباحث من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٤، النشرة السنوية للإحصاءات والمؤشرات المالية لشركات قطاع الأعمال العام والقطاع العام: عدا البنوك وشركات التأمين).

[1] لا تتضمن الأقسام الاقتصادية سالبة صافى رأس المال العامل أو غير متجاوزة النصاب.

[2] يُقدر إجمالى قيمة مخصص الضرائب المتنازع عليها والمحسوب للأقسام الاقتصادية المذكورة ٣٩٩ مليون جم.

٣.١ تقدير حصيلة زكاة الأنعام على المستوى القومى

تخضع الأنعام المقتناة للتوالد والتكاثر والدر للزكاة، وهى نوعان: الأول سائمة، وهى التى ترعى فى الكلأ المباح أكثر أيام السنة، والثانى معلوفة: وهى التى تُعلف ولا ترعى فى الكلأ. والرأى المعاصر يتجه لإخضاع كلاهما للزكاة، وهذا ما أخذت به الهيئة الشرعية العالمية للزكاة، بينما تخرج الأنعام العاملة المقتناة لتقديم خدمات الحرث والحمل والنقل من دائرة الخضوع للزكاة، وهذا الرأى هو الذى ستأخذ به الدراسة، حيث يكون إخراج الزكاة من وسط الأنعام، وليس بالرديء ولا المعيب منها، وليس من الضرورى أن يكون من خيارها. وقد يجوز إخراج الزكاة من جنس الأنعام. كما يجوز إخراج القيمة عند بعض الفقهاء إذا كان فى ذلك منفعة مرجحة للفقراء **(شحاته، ٢٠١١)**.

ولتقدير حصيلة الزكاة على المستوى القومى يتطلب الواقع العملى معرفة نصيب كل مزكى من رؤوس الأنعام، ومعرفة كل صنف فيها (إبل، بقر وجاموس، غنم وماعز)، لمعرفة مدى بلوغه حد النصاب من عدمه، علاوة على ضرورة التعرف على بيان بأنواع وأعداد وقيمة

جدول رقم (٧): يوضح إجمالى حصيلة الزكاة المقدرة على الأنعام لعام ٢٠١٢/٢٠١١ وبأسعار عام ٢٠١٣/٢٠١٢.

النوع	عدد الرؤوس	متوسط سعر الرأس[٢]	القيمة (بالمليون جم)
جاموس	٤١٦٤٩٢٨	٨٥٠٠	٣٥٤٠٢
أبقار	٤٩٤٦٤١٠	٧٣٠٠	٣٦١٠٩
أغنام	٥٤٢٩٥٢٤	١٣٠٠	٧٠٥٨
ماعز	٤٣٠٦٢٥٨	١٠٠٠	٤٣٠٦
إبل	١٤١٥٣٧	٥٨٠٠	٨٢١
	القيمة بأسعار عام ٢٠١٢/٢٠١١		٨٣٦٩٦
	القيمة بأسعار عام ٢٠١٣/٢٠١٢ [١]		٩٠٧٢٦,٥
	٥٠% من القيمة بأسعار عام ٢٠١٣/٢٠١٢		٤٥٣٦٣,٣
	حصيلة الزكاة المقدرة بواقع ٢,٥%		١١٣٤

المصدر: (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٤، النشرة السنوية لإحصاءات الثروة الحيوانية).

[١] (التقرير السنوى للبنك المركزى، ٢٠١٣/٢٠١٢).

[١] معدل باستخدام الرقم القياسى العام لأسعار المنتجين البالغ قدره ٨,٤% لعام ٢٠١٣/٢٠١٢.

[٢] تم الاسترشاد بواقع أسعار السوق، وأيضاً بالأسعار الواردة بالجريدة الأسبوعية لقطاع الثروة الحيوانية، ٢٠١٢، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، العدد الثانى.

وطريقة تربية كل نوع منها **(نصر، ٢٠٠١)**. وهو ما لم يكن متوافراً بالكامل من خلال الإحصاءات المتاحة. وقد تم التوصل فقط إلى بيان بأعداد وأنواع تلك الأنعام من واقع الإحصاءات المتاحة. وفى هذا الإطار هناك افتراضات ينبغى الاستناد إليها فى سبيل تقدير حصيلة الزكاة على الأنعام على المستوى القومى، وهى كالتالى:

- احتساب وعاء الزكاة على أساس عدد وقيمة الرؤوس المنتجة خلال العام.
- الأخذ بالأداء النقدى لقيمة زكاة الأنعام، استناداً لما أجازه الفقه الإسلامى فى هذا الشأن، ووفقاً لرأى الحنفية، على أن
- يكون المقدار ٢,٥% من القيمة الإجمالية بما يُعد تبسيطاً للتطبيق العملى، وبما يساعد على استئداء الفريضة.
- إدخال المواليد أقل من سنة فى وعاء الزكاة **(نصر، ٢٠٠١)**.
- الأخذ برأى الإمام مالك الذى يسوى بين الأنعام فى إيتاء الزكاة سواء كانت سائمة أو معلوفة **(كسبة، ١٩٩٨)**.
- إفتراض بلوغ ٥٠% فقط من وعاء الأنعام للنصاب على المستوى القومى، نظراً لعدم توافر بيانات بهذا الشأن.

٤.١ تقدير حصيلة الزكاة فى قطاع المستخرجات على المستوى القومى

لقد أجمع أغلب الفقهاء فى الماضى والحاضر على وجوب الزكاة فى المستخرجات، ولكن اختلفوا فى سعر الزكاة ليتراوح من لا شيء (رأى أبوحنيفة) إلى ربع العشر (٢,٥%)، **(جادو، ١٩٩٦)**. وتتمثل المستخرجات التى سيتم تقدير حصيلة زكاتها فى التالى:

١.٤.١ زكاة المستخرج من البحار والأنهار وما فى حكمها

ويتمثل ذلك فيما يُستخرج من البحار من الجواهر الكريمة كاللؤلؤ والمرجان والزبرجد والعنبر، فضلاً عن السمك والإسفنج، ويمكن أن ينطبق عليه نفس نصاب النقود، حيث رُوى أن عمر بن عبدالعزيز كتب إلى عامله على عمان أن لا يأخذ من السمك شيئاً حتى يبلغ مائتى درهم **(القرضاوى، ٢٠٠٦)**. ويتم هذا الإستخراج فى العصر الحديث من خلال استثمارات ضخمة تقوم بها شركات متعددة، وهو ما لم يكن يحدث فى صدر الإسلام، ولذا يجب اتباع مبدأ القياس والاجتهاد بما يتلاءم مع طبيعة وشكل هذه الاستثمارات، وبما يتلاءم أيضاً مع الأعباء التى تتحملها هذه الشركات **(رمضان، ١٩٩٤)**. وبصفة عامة، تقاس زكاة المستخرجات شرعاً على الزروع والثمار، لأن فيها استغلال لظاهر الأرض (الزراعة) **(جادو، ١٩٩٨)**.

ونتيجة لعدم توافر بيانات عن المستخرج من البحار والأنهار (وما فى حكمها) سوى الإنتاج السمكى، وبافتراض أن ذلك النشاط يتم فى مجمله من خلال شركات، فإنه يمكن تقدير الزكاة عليه بمقدار ٢,٥% على صافى رأس المال العامل دون النظر إلى قيمة المستخرج فى تلك الحالة، أو أن زكاته تأخذ نفس زكاة المستخرج من الأرض من الزروع والثمار، نظراً لما يحتاجه استخراجه من جهد، وذلك على أساس ١٠% على صافى الإيراد، أو على أساس ٥% على إجمالى الإيراد **(نصر، ٢٠٠١)**، وهذا الرأى الأخير ما ستأخذ به الدراسة لأنه الأيسر والممكن فى ظل البيانات المتاحة.

وقد بلغت كمية الإنتاج السمكى على اختلاف أنواعه، ومن مختلف المصايد ١٣٦٢,٢ ألف طن للعام ٢٠١٣/٢٠١٢، وبلغ متوسط سعر الطن نحو ٢٠ ألف جم من واقع الأسواق فى المتوسط، وبالاسترشاد بالأسعار الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء **(الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى، ٢٠١٣)**. وبناءً عليه فإن إجمالى قيمة الإنتاج السمكى= ١٣٦٢,٢ ألف طن x ٢٠٠٠٠ جم= ٢٧٢٤٤ مليون جم.

إذن حصيلة الزكاة على الإنتاج السمكى =٢٧٢٤٤ مليون جم X ٥%= ١٣٦٢,٢ مليون جم

٢.٤.١ زكاة المستخرج من المناجم والمعادن

ما دام هذا النشاط يُمارس من خلال شركات وليس خاضع لأنشطة فردية، فإنه يمكن تقدير حصيلة الزكاة مثلما هو الحال فى المستخرج من البحار والأنهار، ولكن فى هذه الحالة وفى ضوء البيانات المتاحة، سنقوم بالتقدير على أساس ربع العشر على صافى رأس المال العامل، أى يُزكى زكاة عروض التجارة والصناعة، وذلك بالتطبيق على كافة الشركات التى تعمل فى هذا النشاط، سواء كانت شركات قطاع أعمال عام أو خاص استثمارى أو خاص منظم. ولذا فقد تم استبعاد قسم المناجم والمحاجر (التعدين) عموماً عند تقديرنا لحصيلة زكاة عروض التجارة والصناعة تجنباً لعدم حدوث ازدواج حسابى. كما أنه سيتم الاعتماد على نفس الافتراضات الخاصة بتقدير حصيلة الزكاة على عروض التجارة والصناعة (منعاً للتكرار).

جدول رقم (٨): يوضح إجمالى حصيلة الزكاة المقدرة على مستخرجات المناجم والمحاجر لعام ٢٠١١ وبأسعار عام ٢٠١٢/٢٠١٣.

البيان[١]	القيمة (بالمليون جم)			
	الموجودات الزكوية (الأصول المتداولة)	المطلوبات الزكوية (الخصوم المتداولة)	صافى رأس المال العامل (وعاء الزكاة)	حصيلة الزكاة المقدرة بواقع ٢,٥%
شركات قطاع الأعمال العام	٢٢١٦	٦٢٧	١٥٨٩	سنحسب مقدار الزكاة المستحق مباشرة على إجمالى وعاء الزكاة لتجاوزها النصاب.
شركات القطاع الخاص الاستثمارى	٢٣٧٣	١٧٥٣	٦٢٠	
الإجمالى	٤٥٨٩	٢٣٨٠	٢٢٠٩	
إجمالى وعاء الزكاة بعد خصم مخصص الضرائب المتنازع عليها			٢١٦٥[٢]	
إجمالى وعاء ومقدار الزكاة معدلاً بالرقم القياسى العام لأسعار المنتجين[٣]			٢٣٤٦,٩	٥٨,٧

المصدر: (محسوب بواسطة الباحث من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، نشرات مختلفة).
[٣] (التقرير السنوى للبنك المركزى، ٢٠١٢/٢٠١٣).
[١] لا يتضمن شركات القطاع الخاص المنظم لأن أصولها أقل من خصومها المتداولة.
[٢] يُقدر إجمالى قيمة مخصص الضرائب المتنازع عليها الخاصة بشركات قطاع الأعمال العام ٤٤ مليون جم.
[٣] وذلك لتعبر عن وعاء ومقدار الزكاة بأسعار ٢٠١٢/٢٠١٣، لتحقيق التجانس الزمنى للتقديرات، فآخر بيانات متاحة تخص

ويقدر النصاب فى المعدن بنفس نصاب النقود، وهو ما يعادل ٨٥ جرام من الذهب الخالص، وذلك وفقاً لمالك والشافعى، وهو ما سنأخذ به فى هذه الدراسة، وإن ذهب البعض بأنه لا نصاب فيه (كأبوحنيفة). أما بالنسبة لحولان الحول، فقد ذهب رأى الجمهور بأن المعدن تُستحق فيه الزكاة

بمجرد استخراجه ولا يشترط فيه حولان الحول. والصحيح بالنسبة للمعدن هو اعتبار النصاب وعدم اعتبار الحول **(القرضاوى، ٢٠٠٦)**.

٣.٤.١ زكاة المستخرج من مشروعات إنتاج العسل

يرى ابن سلام أن سعر زكاة العسل فى السهل يكون العشر (١٠%)، وفى الجبل يكون نصف العشر (٥%) **(ابن سلام، ١٩٨٩)**، وذلك قياساً على الزروع والثمار، بينما يرى القرضاوى أن يؤخذ العشر (١٠%) على صافى إيراد العسل، وذلك بعد خصم كافة التكاليف، وبنفس نصاب الزروع والثمار الذى قدره القرضاوى بنحو ٦٥٣ كجم **(القرضاوى، ٢٠٠٦)**.

وقد تم الاعتماد على نفس الافتراضات وطريقة التقدير المتعلقة بالإنتاج السمكى، ألا وهى ٥% على إجمالى القيمة باعتبارها الأيسر والممكن فى ضوء البيانات المتاحة، حيث لا توجد بيانات عن تكاليف استخراج العسل حتى نأخذ العشر على صافى الإيراد. وبالتالى يبلُغ إجمالى حصيلة الزكاة المقدرة فى قطاع المستخرجات ١٤٢٨,٩ مليون جم.

جدول رقم (٩): يوضح إجمالى حصيلة الزكاة المقدرة على العسل وشمع العسل لعام ٢٠١١ وبأسعار عام ٢٠١٣/٢٠١٢.

النوع	الكمية المنتجة (بالطن)	متوسط سعر الطن[٢]	القيمة (بالمليون)
العسل	٥٦٨٠	٢٥٣٥٢	١٤٤
شمع العسل	١٨٠	٢٢٢٣٠	٤
	القيمة بأسعار عام ٢٠١١		١٤٨
	القيمة بأسعار عام ٢٠١٣/٢٠١٢ [١]		١٦٠,٤
	حصيلة الزكاة المقدرة بواقع ٥%		٨

المصدر: (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء،٢٠١٣، الكتاب الإحصائى السنوى).
[١] (التقرير السنوى للبنك المركزى، ٢٠١٢/٢٠١٣).
[١] معدّل باستخدام الرقم القياسى العام لأسعار المنتجين.
[٢] محسوب من البيانات الواردة بدراسة (قمره، ٢٠١٣).

٥.١ تقدير حصيلة الزكاة على قطاعى المستغلات وكسب العمل على المستوى القومى

تتمثل المستغلات فى العقارات المؤجرة، المركبات المؤجرة بكافة أشكالها، الفنادق والسفن وغيرها. ويوجد ثلاثة آراء فى

زكاتها، **الأول:** بأن تؤخذ الزكاة من أصلها ونمائها معاً، وتعامل كزكاة النقود (٢,٥%). أما **الثانى**: فيرى مؤيديه أخذ الزكاة من غلة المستغلات وإيرادها فقط وليس من قيمتها كل حول، فيُخرج منها ربع العشر (٢,٥%) متى بلغت النصاب ولا يُشترط فيها حولان الحول **(القرضاوى، ٢٠٠٦)**. **الثالث:** وهو رأى معاصر يتبناه أبو زهرة وعبد الوهاب خلاف والقرضاوى، بحيث يتم اخراج ١٠% على إجمالى الإيراد المحقق أو ٥% على الصافى، قياساً على زكاة الزروع والثمار **(مشهور، ٢٠٠٥)**. وفى ظل نقص البيانات، وما يمكن أن يُستدل به من بيانات متاحة، يمكن الأخذ بالرأى الثانى، والذى يشير إلى أخذ ٢,٥% من إيراد المستغلات.

أما بالنسبة لزكاة كسب العمل بنوعيه (الأجور والرواتب ودخل المهن الحرة غير التجارية)، فقد اختلف الفقهاء المعاصرون فى التكييف الفقهى له. فهناك اختلاف على الإلزام من عدمه أو ضرورة استيفاء شرط حولان الحول من عدمه، فضلاً عن الاختلاف فى مقدار النصاب. ففقهاء السعودية لا يرون زكاة فى كسب العمل، وإن كان فقهاء السودان لهم رأى مخالف لذلك، باعتبار أنه مالاً مستفاداً، لا يُشترط فيه حولان الحول إذا بلغ نصاباً **(الحاج، بدون تاريخ)**. وفيما يتعلق بالنصاب، فهناك من يرى أن نصابه هو نصاب الزروع والثمار، أما القرضاوى فيرى أن نصابه هو نصاب النقود، استناداً على أن الأفراد يقبضون رواتبهم ودخولهم بالنقود **(القرضاوى، ٢٠٠٦)**، وهو الرأى الذى تميل إليه الدراسة.

وفى نفس الإطار، فقد رُوى عن ابن عباس قوله "يُزكيه يوم يستفيده"، وقد ذهب ابن حنبل إلى هذا الرأى. كما أن معاوية أول من أخذ الزكاة من الأُعطيات، وسار على نفس الدرب الخليفة عمر بن عبدالعزيز. فقد كان يأخذ الزكاة من الأعطيات ومن الأجرة التى يقبضها الرجل عن عمله **(مشهور، ٢٠٠٥)**. أى أنه لا حول له، ويأخذ بهذا الرأى كثير من الفقهاء المعاصرين. وتؤكد على ذلك أحد الدراسات التى تشير بأن الرواتب والأجور وإيرادات المهن الحرة غير التجارية، تعتبر كلها إيراداً ونماءً متكاملاً يوم قبضه، فتجب فيه الزكاة حالاً، مثلما هو الحال فى زكاة الزروع والثمار والعسل والركاز. فالقاعدة الأساسية تتمثل فى شرطين رئيسيين هما:

- توافر النماء لهذه الإيرادات يوم قبضها.
- توافر علة وجوب الزكاة، وهى الغِنى **(نصر، ٢٠٠١)**.

جدول رقم (١٠): يوضح إجمالى حصيلة الزكاة المقدرة على قطاع المستغلات وكسب العمل لعام ٢٠١٣/٢٠١٢.		
الوعاء	(القيمة بالمليون جم)	
	٢٠١٣/٢٠١٢	حصيلة الزكاة المقدرة بواقع ٢,٥%
فائض القطاع العائلى	٢٨١٣٠٠	سنقوم بتقدير الزكاة على الإجمالى مباشرةً
فائض قطاع الأعمال العام	١٨٠٠٠	
فائض قطاع الأعمال الخاص	٥٦٠٠٠	
الإجمالى	٣٥٥٣٠٠	٨٨٨٢,٥
المصدر: (وزارة التخطيط والتعاون الدولى، ٢٠١٣/٢٠١٢، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية).		

وبوجه عام، فإن الزكاة تجب على النصاب الفائض عن الحاجات الأصلية، وبالتالى تُخصم من صافى الإيراد أو الراتب، وذلك بعد استبعاد كلاً من تكاليف الحصول على الدخل وتكاليف الحد الأدنى للمعيشة (مثلما يحدث فى ماليزيا). وبناءً عليه يُعفى صغار الموظفين والعمال من هذه الزكاة، لأن فائض دخولهم (بعد خصم ما ذكرناه) لا يبلغ نصاباً نقدياً خلال السنة. فالقدر الواجب من الزكاة فى الدخل الناتج عن العمل وحده (وفقاً لأحد الآراء)، كرواتب الموظفين ودخول ذوى المهن الحرة الناتجة عن أعمالهم ربع العشر (٢,٥%) **(القرضاوى، ٢٠٠٦)**. ومادام الأصل فى الزكاة هو الفائض عن الحاجات الأصلية، وفى ضوء نقص البيانات، سيتم الإستدلال بفائض القطاع العائلى وقطاعى الأعمال العام والخاص، باعتباره المكون الأساسى للإدخار (الفائض عن الحاجة)، والذى يدخل بعد ذلك فى تمويل الاستثمار، بافتراض أنه معبر بشكل حقيقى عن وعاء الزكاة المتعلق بقطاع المستغلات، الرواتب والأجور والمهن الحرة غير التجارية، وكذلك صافى أرباح الشركات (كما هو الحال فى ماليزيا، حيث يؤخذ ٢,٥% من صافى الربح ويستقطع من الضرائب المستحقة على الشركات). وتقدير الزكاة هنا سيكون من خلال ضرب إجمالى هذا الفائض فى ٢,٥%، مع خضوعه لنفس الإفتراضات والإشتراطات الخاصة بزكاة النقود، على اعتبار ضم إجمالى دفعات الدخل إلى بعضها خلال العام، واستقطاع مقابل الحاجات الأصلية، وباعتبار أن هذا الفائض أيضاً هو ما زاد عن الحاجات الأصلية **(ربايعة، ٢٠١١)**.

٦.١ تقدير حصيلة الزكاة فى قطاع الزراعة على المستوى القومى

نظراً لصعوبة الوصول إلى بيانات شاملة ودقيقة، ولاتساع عدد المحاصيل الزراعية بكافة أنواعها ومواسمها، فسوف نقوم بتقدير الزكاة على قطاع الزراعة بناء على التقدير الذى قام به الباحث صفوت نصر فى دراسته عام ٢٠٠١، وذلك من خلال معرفة نسبة مساهمة حصيلة زكاة قطاع الزراعة إلى إجمالى حصيلة بقية القطاعات الأخرى لهذه الدراسة، وتطبيق هذه النسبة على ما تم التوصل إليه من تقديرات فى الدراسة التى نحن بصددها. وقد بلغت حصيلة زكاة قطاع الزراعة بمفرده ٥٣٤٣,٨ مليون جم، فى حين بلغ إجمالى الحصيلة لبقية القطاعات الأخرى ١٢٣٦٣,٧ مليون جم، بما يُمثل نحو ٤٣% من إجمالى حصيلة زكاة بقية القطاعات المختلفة. وقد اعتمد الباحث على الطريقة الصافية للحصول على هذا التقدير، وذلك من خلال خصم كافة النفقات المباشرة وغير المباشرة للحصول على الإيراد الصافى، وبافتراض بلوغ جميع الأوعية الزكوية لكافة المحاصيل للنصاب **(نصر، ٢٠٠١)**.

وفى ضوء ما سبق، و عبر ما توصلت إليه الدراسة المرجعية، يمكن تقدير حصيلة زكاة قطاع الزراعة للعام ٢٠١٣/٢٠١٢، وذلك بناءً على عدة افتراضات:

- أن نسبة حصيلته تمثل أيضاً نحو ٤٣% من إجمالى حصيلة بقية القطاعات الأخرى.
- بقاء نسبة مساهمة قطاع الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى على ما هى عليه للعام ٢٠١٣/٢٠١٢.
- أن ٥٠% فقط من أوعية المحاصيل الزراعية بكافة أشكالها هى التى تتجاوز النصاب، لكى نكون أقرب للواقع فى ظل تفتت الملكيات. وذلك على خلاف الدراسة المرجعية فى هذا الصدد، والتى افترضت بلوغ كافة الأوعية للنصاب، وبالتالى تكون نسبة حصيلة زكاة قطاع الزراعة إلى بقية القطاعات الأخرى ٤٣%/٢= ٢١,٥%.

وبناءً عليه، فإن إجمالى حصيلة الزكاة المقدرة =

٢١,٥% X ٨١٩٣٤,٢ مليون جم

(إجمالى حصيلة الزكاة لبقية القطاعات الأخرى)= ١٧٦١٥,٩ مليون جم.

جدول رقم (١١): يوضح إجمالى ونسب حصيلة الزكاة المقدرة على كافة القطاعات لعام ٢٠١٣/٢٠١٢.		
الأوعية المحسوب عليها الزكاة	إجمالى حصيلة الزكاة المقدرة (بالمليون جم)	%
الثروة النقدية والأموال المستثمرة	٦٨٣٤٣,٣	٦٨,٧
التجارة والصناعة	٢١٤٥,٥	٢,٢
الأنعام	١١٣٤	١,١
المستخرجات	١٤٢٨,٩	١,٤
المستغلات وكسب العمل بنوعيه	٨٨٨٢,٥	٨,٩
الزراعة	١٧٦١٥,٩	١٧,٧
الإجمالى	٩٩٥٥٠,١	١٠٠
المصدر: النسب محسوبة بواسطة الباحث، والبيانات مجمعة من الجداول السابقة.		

ثالثاً: أثر الزكاة على الموازنة العامة للدولة

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى معرفة أثر التطبيق الإلزامى للزكاة على الموازنة العامة للدولة، وذلك من خلال دراسة أثر الحصيلة التى تم تقديرها فى المبحث السابق على عجز الموازنة، ومدى قدرتها على تمويل بعض بنود الإنفاق الاجتماعى، بما يخفف العبء عن كاهل الموازنة المثقلة بالأعباء، علاوة على بعض الآثار الأخرى غير المباشرة. ويقصد بالموازنة العامة، أنها خطة مالية للدولة، تتضمن تقديرات للنفقات والإيرادات العامة لعام مقبل، بحيث تعكس رؤية وأهداف وانحيازات الدولة الاقتصادية والاجتماعية **(يونس، ٢٠١٤).**

١.٢ الوضع الراهن للمالية العامة للدولة

يتضح من جدول ١٢ غلبة التزايد المستمر فى مخصصات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية (تمثل الباب الرابع بالموازنة)، وكذلك الارتفاع المستمر للدين العام المحلى كنسبة للناتج المحلى الإجمالى، ولا سيما فى الثلاثة أعوام الأخيرة المذكورة التى أعقبت ثورة يناير. فى حين شهدت نسب العجز النقدى والكلى للناتج المحلى الإجمالى تزايداً مستمراً خلال الفترة المذكورة، حيث بلغا أقصاهما فى عام ٢٠١٣/٢٠١٢ بمعدل ١٣,٦ و١٣,٧% على التوالى، وهو معدل مرتفع للغاية. هذا التدهور المستمر فى المؤشرات السابقة يكشف عن وجود

جدول رقم (١٢): يوضح أهم المؤشرات الدالة على تفاقم أعباء وعجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة من ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢/٢٠١٣.

البيان		٢٠٠٨/ ٢٠٠٩	٢٠٠٩/ ٢٠١٠	٢٠١٠/ ٢٠١١	٢٠١١/ ٢٠١٢	٢٠١٢/ ٢٠١٣
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية (بالمليار جم)		١٢٧	١٠٣	١٢٣,١	١٥٠,٢	١٩٧,١
النسبة للناتج المحلى الإجمالى (%)	مخصصات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	١٢,٢	٨,٥	٩	٩,٥	١١,٣
	إجمالى الدين العام المحلى[١]	٧٢,٥	٧٣,٦	٧٦,٢	٧٨,٦	٨٧,١
	العجز النقدى	٦,٦	٨,١	١٠,١	١٠,٩	١٣,٦
	العجز الكلى	٦,٩	٨,١	٩,٨	١٠,٧	١٣,٧

المصدر: البيانات والنسب تم احتسابها بواسطة الباحث من الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة، البيان المالى لوزارة المالية، وزارة المالية، سنوات وشهور مختلفة.

[١] البيانات والنسب تم احتسابها بواسطة الباحث من التقارير السنوية والنشرة الإحصائية للبنك المركزى، سنوات وشهور مختلفة.

إشكالية مزمنة بالموازنة العامة للدولة تحتاج لحلول ناجزة. ومن أهم هذه الحلول الإسراع بالتطبيق الإلزامى للزكاة، للإستفادة من حصيلتها فى تغطية النفقات الاجتماعية التى تتزايد أعباءها عام بعد آخر، حتى لا يأتى الوقت الذى تعجز أو تقف فيه الدولة عن تلبية متطلبات واحتياجات الفقراء ومحدودى الدخل، والتى يمكن تمويل جميعها أو بعضها من موارد الزكاة.

٢.٢ آثار تطبيق الزكاة على الموازنة العامة للدولة

تتنوع آثار تطبيق الزكاة على الموازنة العامة للدولة، بين آثار مباشرة وفورية، متمثلة فى خفض عجز الموازنة بشقيه النقدى والكلى، وآثار أخرى غير مباشرة عديدة تظهر مستقبلاً.

١.٢.٢ الآثار المباشرة لتطبيق الزكاة على الموازنة العامة للدولة

بافتراض ضم حصيلة الزكاة واستخدامها لتمويل بعض مصروفات الباب الرابع والبالغ إجماليها نحو ١٩٧,١ مليار جم ، أو تخلى الدولة عن تمويل هذه النفقات من موازنتها، على أن تنتقل هذه المهمة لمؤسسة الزكاة (حال استقلال مؤسسة الزكاة مالياً وإدارياً). على أية حال كلا الإجرائين المذكورين سيُنتجان نفس الأثر على الموازنة العامة للدولة. من حيث خفض عجز الموازنة وتخفيف بعض الأعباء عن كاهلها. فهذه الأموال ستذهب فى معظمها لفئات فقيرة مثل دعم الإسكان، معاشات الضمان الاجتماعى وبعض من دعم الطاقة والسلع التموينية. وفى هذه الحالة ستكون الحكومة مجبرة على ترشيد وتقنين هذا الدعم، بحيث تحدُث مسبقاً عملية من الفرز والتنقيب عن المستحقين الحقيقيين من الفقراء والمساكين، من خلال قاعدة بيانات

يتم تحديثها باستمرار، حتى تضمن ذهاب أموال الزكاة إلى مصارفها الطبيعية، وفى مقدمتهم الفقراء والمساكين، وذلك فى حالة ضم حصيلة الزكاة أو جزء منها لموازنة الدولة. وعلى مؤسسة الزكاة أن تحدد أولوياتها فى إنفاقها لحصيلة الزكاة على مصارفها الثمانية المختلفة، من خلال تحديد النفقات العامة المراد تمويلها من هذه الحصيلة، مما يُسهم فى خفض عجز الموازنة، وبما لا يخرج عن المصارف الثمانية. وهذه ستكون من المفترض أحد المهام الأساسية لهيئة الفقهاء المشرفة على مؤسسة الزكاة.

ونهدف فى هذا الإطار لمعرفة مدى تأثير تطبيق الزكاة على الموازنة العامة، من خلال استكشاف التغير الذى سيطرأ على نسب العجز الكلى والنقدى للناتج المحلى الإجمالى، من خلال إضافة حصيلة الزكاة المقدرة لمخصصات الباب الرابع، أو خصم حصيلة الزكاة المقدرة من مصروفات الباب الرابع، وفى كلا الحالتين سينعكس ذلك بالإيجاب على انخفاض عجز الموازنة. ويشير جدول ١٣ إلى التحسن الملحوظ لنسب العجز النقدى والكلى، والتى انخفضت بأكثر من نحو ٥,٥% بعد إضافة حصيلة الزكاة المُقدرة، حيث بلغت نسبة حصيلة الزكاة المقدرة للناتج المحلى الإجمالى ٥,٧%.

جدول رقم (١٣): يوضح أثر تطبيق الزكاة على نسب العجز النقدى والكلى للناتج المحلى الإجمالى لعام ٢٠١٣/٢٠١٢.

البيان		عام ٢٠١٣/٢٠١٢
قبل تطبيق الزكاة، (%) للناتج المحلى الإجمالى	العجز النقدى	١٣,٦
	العجز الكلى	١٣,٧
حصيلة الزكاة (بالمليار جم)		٩٩,٦
إذن نسبة حصيلة الزكاة للناتج المحلى الإجمالى (%)		٥,٧
بعد تطبيق الزكاة، (%) للناتج المحلى الإجمالى	العجز النقدى	٧,٩
	العجز الكلى	٨

المصدر: محسوب بواسطة الباحث من جدول ١١ و١٢.

٢.٢.٢ الآثار غير المباشرة لتطبيق الزكاة على الموازنة العامة للدولة

تتعدد الآثار غير المباشرة لتطبيق الزكاة على الموازنة العامة، والتى يمكن استنتاج بعضها من خلال ما أحدثه الأثر المباشر المتعلق بانخفاض عجز الموازنة منها:

- ارتفاع الطلب الكلى بوجه عام بشقيه الاستهلاكى والاستثمارى، نظراً لارتفاع الميول الحدية للاستهلاك لمستحقى الزكاة.

- ارتفاع الإنتاجية حال زيادة الإنفاق الزكوى على برامج التنمية البشرية والاقتصادية.
- انخفاض الدين العام وفوائده من جراء انخفاض عجز الموازنة، مما ينعكس إيجاباً على الإستدامة المالية والتنموية للدولة.
- خلق المزيد من فرص العمل، مما يؤدى إلى انخفاض معدل البطالة، سواء من خلال مصرف العاملين على الزكاة، أو من خلال تحرير واستثمار قدر من الموارد المالية بالقطاع المصرفى عن طريق القطاع الخاص، والتى كانت تذهب لتمويل عجز الموازنة من خلال ما يُعرف اقتصادياً بأثر المزاحمة، أو من خلال إنفاق جزء من موارد الزكاة على التدريب والتأهيل لسوق العمل، أو من خلال منح القروض الحسنة واستثمار جزء من أموال الزكاة فى عمل مشروعات صغيرة وكبيرة لمستحقى الزكاة، بما يحقق كفايتهم طيلة العمر. وهو ما يقود إجمالاً فى النهاية لتعظيم معدلات النمو الاقتصادى.
- زيادة الموارد الزكوية، قد يدفع الدولة لخفض الضرائب عامةً بشقيها المباشر وغير المباشر، مما يجذب ويحفز الاستثمار المحلى والأجنبى. بجانب انعكاس خفض الضرائب غير المباشرة (حال حدوثه) على تراجع معدل التضخم.
- يمكن استخدام جزء من موارد الزكاة فى مساعدة المشروعات المتعثرة، من خلال مصرف الغارمين، مما سيكون له أثر إيجابى فى الحفاظ على العمالة، وعدم زيادة رصيد العاطلين. فضلاً عن تشجيع الأفراد على أخذ زمام المبادرة بالمخاطرة والاستثمار.

الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات

ومن خلال ما تم عرضه فى هذه الدراسة، يمكن أن نخلُص إلى النتائج التالية:

- الحاجة الماسة لموازنة الدولة لمورد مالى متدفق ومتجدد يقيلها من عثرتها، فى ظل النمو المستمر لكلٍ من نسب العجز، حجم الدين العام والمخصصات ذات الجانب الاجتماعى، والذى يؤثر سلباً على استدامة المالية العامة للدولة.
- يعتبر إجمالى حصيلة الزكاة المقدرة حصيلة جيدة، لا يمكن التفريط فيها تحت أى ظرف، فقد بلغت نحو ٩٩,٦ مليار جم، أى أنها تقترب من ١٠٠ مليار جم. وأن هذا التقدير لحصيلة

الزكاة لا يشمل سوى الأموال الظاهرة فقط. علاوة على أنه لا يتضمن العديد من الأموال المستثمرة والمهربة فى الخارج لمصريين. وكذلك الحال بالنسبة للقطاع غير الرسمى، والذى لا تتوفر عنه أية إحصاءات رسمية. وكلها عوامل يمكن أن تدفع فى اتجاه انخفاض الحصيلة المقدرة عن قيمتها الحقيقية.

- تستأثر قيمة حصيلة الزكاة المقدرة على الثروة النقدية والأموال المستثمرة وحدها بأكثر ثلثى الحصيلة (وبخاصة الودائع والسندات)، يليها قطاع الزراعة بنحو ١٧,٧%، ويأتى فى المؤخرة مساهمة قطاع الأنعام المقدر بنحو ١,١%.
- لتطبيق الزكاة أثر جيد ومباشر على خفض عجز الموازنة، بما يقارب الـ ٦%، فضلاً عن العديد من الآثار الأخرى غير المباشرة، كرفع معدلات النمو الاقتصادى، وزيادة فرص العمل، والارتقاء بمستوى التنمية البشرية.

التوصيات

- ينبغى على الدولة إزاء هذه التحديات المتعلقة بتفاقم عجز الموازنة وارتفاع المخصصات ذات الطابع الاجتماعى، الإسراع بتبنى إطار تشريعى ملزم، وإطار مؤسسى فعال للزكاة فى مصر، وذلك بالاستفادة من التجارب الدولية سابقة التطبيق فى هذا الصدد، وكذلك فى ضوء الأخذ بمنهج الموسعين فى إيجاب الزكاة، لضمان حصيلة معقولة.
- ضرورة الاستفادة من الزكاة كأحد أدوات السياسة المالية باعتبارها مورد مالى هام لا يمكن إغفاله، وكذلك ضرورة الاستفادة من ضمها لأدوات السياسة النقدية لضبط التضخم والركود وتحقيق الاستقرار الاقتصادى.
- يمكن التنفيذ المرحلى للتطبيق الإلزامى للزكاة، من خلال البدء بالقطاعات الزكوية وفيرة الحصيلة وسهلة الحصر والتحصيل كالودائع والأسهم والسندات، والتى يمكن حجزها مباشرةً من المنبع. ويمكن أن تُترك زكاة الأنعام للمزكين لإخراجها بأنفسهم، نظراً لتواضع الحصيلة بالنظر لتكاليف التحصيل والتوزيع المتوقعة.

المراجع

١. المراجع العربية

ابن سلام، أبو عبيد القاسم (١٩٨٩). الأموال. تحقيق وتعليق وتقديم: محمد عمارة، دار الشروق، القاهرة.

البيان المالى الشهرى لوزارة المالية، أعداد مختلفة.

التقرير السنوى للبنك المركزى، سنوات مختلفة.

التقرير السنوى للبورصة المصرية (٢٠١٣).

الجريدة الأسبوعية لقطاع الثروة الحيوانية (٢٠١٢). وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، العدد الثانى.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٣). الكتاب الإحصائى السنوى.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٤). النشرة السنوية لإحصاءات الثروة الحيوانية.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٣) النشرة السنوية للإحصاءات والمؤشرات المالية لشركات القطاع الخاص الاستثمارى.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٣). النشرة السنوية للإحصاءات والمؤشرات المالية لشركات القطاع الخاص المنظم.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٤). النشرة السنوية للإحصاءات والمؤشرات المالية لشركات قطاع الأعمال العام والقطاع العام: عدا البنوك وشركات التأمين.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٤). النشرة السنوية للإحصاءات والمؤشرات المالية للبنوك وشركات التأمين والصرافة والسمسرة.

الحاج، عمر محمد (بدون تاريخ). زكاة الرواتب والأجور الشهرية بين رؤية ديوان الزكاة ورؤية السودانيين العاملين فى الخارج. المعهد العالى لعلوم الزكاة.

الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة، وزارة المالية، سنوات مختلفة.

الخطيب، محمود (٢٠٠٩). اقتصاديات الزكاة. مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، السنة ١٣، العدد ٣٩، جامعة الأزهر، القاهرة.

الرازى، محمد بن أبى بكر (بدون تاريخ). مختار الصحاح. مكتبة المستقبل، بيروت.

الزحيلى، وهبة (١٩٨٥). الفقه الإسلامى وأدلته. دار الفكر، الطبعة الثانية، دمشق.

العمر، فؤاد عبد الله (٢٠٠٣). مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة الأولى، جدة.

العوضى، رفعت (١٩٧٤). نظرية التوزيع فى الاقتصاد الإسلامى. رسالة دكتوراه

غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الأزهر.

القرضاوى، يوسف (١٩٨٥). مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام. مؤسسة الرسالة، بيروت.

القرضاوى، يوسف (٢٠٠٦). فقه الزكاة: دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها فى ضوء القرآن والسنة. الطبعة الخامسة والعشرون، مؤسسة الرسالة، بيروت.

القوائم المالية لبنك ناصر الاجتماعى (٢٠١٣/٢٠١٢).

النشرة الإحصائية للبنك المركزى، أعداد مختلفة.

جادو، محمد أحمد (١٩٩٦). دراسات معاصرة فى محاسبة الزكاة. كلية التجارة، جامعة الأزهر.

جادو، محمد أحمد (١٩٩٨، ديسمبر ١٤-١٦). نظام الضريبة الموحدة فى مصر طبقاً للقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ مقارناً بنظام الزكاة مع اقتراح لضريبة موحدة من منظور محاسبى إسلامى. ندوة التطبيق المعاصر للزكاة، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، جامعة الأزهر.

دعاس، جمال (٢٠٠٧). السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي. دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر.

ربايعة، عبدالله محمد (٢٠١١). زكاة الرواتب دراسة فقهية تطبيقية. بحث مقدم إلى مؤتمر الزكاة الأول تحت عنوان: زكاة دخول الموظفين والمهن الحرة، جامعة النجاح، فلسطين.

رمضان، سامى (١٩٩٤). محاسبة الزكاة فقهاً وتطبيقاً. كلية التجارة، جامعة الأزهر.

سليمان، مجدى عبدالفتاح (٢٠٠٢). علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

شبير ، محمد عثمان (١٩٩٢، ديسمبر) . استثمار أموال الزكاة. أبحاث و أعمال الندوة الثالثة لقضايا الزكاة المعاصرة المنعقدة بالكويت.

شحاته، حسين (٢٠١١). التطبيق المعاصر للزكاة. دار النشر للجامعات، الطبعة الثالثة.

شحاته، شوقى اسماعيل (١٣٩٧ هـ). التطبيق المعاصر للزكاة. دار الشروق.

صالحي، صالح (٢٠٠٦). المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي. دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة.

قمرة، سحر (٢٠١٣). دراسة اقتصادية لإنتاج واستهلاك عسل النحل فى مصر. مجلة

الإسكندرية للبحوث الزراعية، المجلد ٥٨، العدد ٣.

كاتب، أحمد عبدالله حسن (٢٠٠٨). دور الزكاة فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، السنة ١٢، العدد ٣٤، جامعة الأزهر، القاهرة.

كسبة، مصطفى (١٩٩٨، ديسمبر ١٤-١٦). دراسة مقارنة لقوانين الزكاة فى الدول الإسلامية. ندوة التطبيق المعاصر للزكاة، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، جامعة الأزهر.

مرسى، حامد (٢٠٠٦). الزكاة طوق نجاة للأغنياء والفقراء. بدون دار نشر.

مشهور، نعمت (٢٠٠٥). الزكاة: الأسس الشرعية والدور الإنمائى والتوزيعى. رسالة دكتوراة بجامعة القاهرة، منشورة بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، جامعة الأزهر.

مناصرة، عزوز (٢٠٠٧). أثر الزكاة على الموازنة العامة للدولة فى مجتمع معاصر. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر.

نصر، صفوت محمد (٢٠٠١). الإطار المقترح ونماذج التحاسب عن الزكاة والضريبة فى حالة الجمع بينهما فى دولة معاصرة مع التطبيق على مصر. رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الأزهر.

وزارة التخطيط والتعاون الدولى (٢٠١٣/٢٠١٢). خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يونس، إيهاب (٢٠١٤). مبادىء المالية العامة. أكاديمية الشروق، القاهرة.

http://tags.research-google.com.

٢. المراجع الأجنبية

Ab Rahman, A.; Alias, M. and Omar, S. (2012). Zakat Institution in Malaysia: Problems and Issues. Gjat Journal, 2(1).

Embong, M.; Taha, R. and Nor, M. (2013). Role of Zakat to Eradicate Poverty in Malaysia. Jurnal Pengurusan, 39 (2013).

Kusuma, D. B. and Sukmana, R. (2010). The Power oF Zakah in Poverty Alleviation. Seventh International Conference – The Tawhidi Epistemology: Zakat & Waqf Economy, Bangi.

Md Razak, M.; Omar, R.; Ismail, M.; Hamza, A. and Hashim,

M. (2013). Overview of Zakat Collection in Malaysia: Regional Analysis. American International Journal of Contemporary Research, 3(8).

Yaacob, A.; Mohamed, S.; Daut, A.; Ismail, N. and Don, M. (2013). Zakat Disbursement via Capital Assistance: A Case Study of Majlis Agama Islam Johor. Journal of Emerging Economies and Islamic Research, 3 (2).

Yusof, M. and Densumite, S. (2012, December 19-21). Zakat Expenditure and Economic Growth in the Federal Territory of Malaysia. The 5th International Borneo Business Conference, Malaysia.